

Distr.: General  
15 March 2005  
Arabic  
Original: English



## التقرير السابع عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وطلب إلي إطلاعها بانتظام على التطورات الحاصلة في منطقة البعثة. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ تقريره المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/1034) ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

### ثانيا - التطورات السياسية

٢ - على الرغم مما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال المرحلة الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تشهد العلاقة الصعبة بين عناصر الحكومة الانتقالية تحسناً يذكر كما تأخر كثيراً تنفيذ بعض الجوانب الرئيسية من المرحلة الانتقالية، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وجدول الأعمال التشريعي.

٣ - وفي أوائل كانون الثاني/يناير، هددت حركة تحرير الكونغو بالانسحاب من المرحلة الانتقالية رداً على قرار اتخذه الرئيس كابيلا ويقضي باستبدال خمسة من الوزراء الستة الذين جرى تعليق مهامهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بسبب ادعاءات تتعلق بسوء إدارة الأموال العامة واحتلاسها. وقد اعتبرت الحركة التي لم تكن قد اعترفت بتعليق مهام وزير الأشغال العامة أن قرار فصله "انتهاكاً صارخاً وغير مقبول" للاتفاق الشامل والجامع وللدستور الانتقالي. وعلاوة على ذلك، اهتمت الحركة بعنصر الحكومة السابقة بأنه قد ظل



طوال شهر يعرقل جميع المناقشات المتعلقة بتقاسم السلطة في إدارة المقاطعات/الأقاليم، والخدمات الدبلوماسية والأمنية، والمؤسسات العامة.

٤ - وفي محاولة للتخفيف من حدة مظاهر التوتر السياسي، قدمت اللجنة الدولية لدعم المرحلة الانتقالية إلى اللجنة المخصصة لتقاسم السلطة (التي أنشأتها الحكومة الانتقالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤) سلسلة من الاقتراحات التي مكّنت من استئناف المفاوضات بين العناصر الكونغولية. وعلى الرغم من أنه لم يحرز تقدم يذكر بشأن أية واحدة من المسائل التي طرحتها الحركة في إنذارها النهائي، فقد همد الخلاف القائم بين نائب الرئيس ييمبا والرئيس كاييلا، مما ساعد على استئناف اجتماعات مجلس الوزراء والحيز الرئاسي.

### جدول الأعمال التشريعي

٥ - فيما يتعلق بجدول الأعمال التشريعي، اختتم البرلمان رسمياً في ٣ كانون الثاني/يناير، دورته التي تستغرق ثلاثة أشهر، وذلك بعد اعتماد القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة والجنسية وتسجيل الناخبين. وتشمل التشريعات التي لم ينظر فيها البرلمان بعد قوانين تتعلق بالاستفتاء والعفو، ووضع المعارضة السياسية، وتمويل الأحزاب السياسية، ومشروع الدستور، والقانون الانتخابي. وقد تم إعداد مشروع أولي للدستور ويقوم مجلس الشيوخ بمناقشته في الوقت الراهن. وثمة سعي إلى الاتفاق على القضايا الدستورية الجوهرية كالتوازن في السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء، وبين الحكومة المركزية والأقاليم.

### العملية الانتخابية

٦ - أما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فقد أعرب رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، في ٧ كانون الثاني/يناير، للصحافة عن رأيه بأن إجراء الانتخابات لن يكون ممكناً في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأنه ينبغي النظر في إجرائها في موعد لاحق من عام ٢٠٠٥. وقد ساهم هذا التصريح في إذكاء حدة الشك الشعبي الذي يسود بعض أوساط قطاعات السكان والأحزاب السياسية في رغبة الحكومة الانتقالية في تأجيل الانتخابات، وأدى إلى قيام عدد من المظاهرات يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير في كينشاسا وغوما ومبوجي - ماي، مما أسفر عن مقتل تسعة من الأشخاص المدنيين.

٧ - وفي إثر ذلك، عقد الرئيس كاييلا يوم ١٣ كانون الثاني/يناير، اجتماعاً مع نواب الرئيس الأربعة ورئيسي مجلسي البرلمان ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة لمناقشة الاستعدادات الانتخابية. وتم الاتفاق على عقد حلقة دراسية بشأن العملية الانتخابية في مستهل شباط/فبراير. وقد عقدت الحلقة الدراسية من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير في كينشاسا، وشارك فيها

ممثلون عن جميع المؤسسات الانتقالية (البرلمان والحكومة ومؤسسات دعم الديمقراطية)، كما حضرها كمراقبين ممثلون عن المجتمع الدولي والكنائس الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الدولية لدعم المرحلة الانتقالية. ووجد المشاركون تأكيد التزامهم بالإسراع بالاستعدادات الانتخابية، بما في ذلك توفير الأمن في المناطق غير المستقرة، وزيادة مشاركة الحكومة في تمويل تنظيم الانتخابات. وأوصوا كذلك بالتعجيل باعتماد التشريعات الضرورية، ولا سيما مشروع الدستور والقانون الانتخابي، وطلبوا من البعثة توفير المساعدة اللوجستية دعماً للعملية الانتخابية.

### العلاقات الإقليمية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت آلية التحقق المشتركة واللجنة الثلاثية تقدماً في التخفيف من حدة مظاهر التوتر الإقليمي. فقد أنشئ في غوما وبوكافو فريقان مشتركان للتحقق، وذلك بمشاركة من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبتيسير من البعثة والاتحاد الأفريقي. وقام فريق غوما بالتحقيق في عدد من الادعاءات التي تقدم بها الطرفان، وقدم للطرفين عن طريق البعثة تقريراً عن نتائجه في ٧ شباط/فبراير. ولم يتأت إثبات ١٦ ادعاء من بين الادعاءات الـ ١٨. وقد شمل الادعاءان اللذان تم تأكيدهما وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في لوسامامبو، وهو وجود كانت البعثة قد وجهت إليه اهتمام الطرفين، ووجود مخيم للمشردين داخليا في نغونغو في إقليم كاليهي على مقربة من الحدود الرواندية. ورغم أن الفريق لم يعثر على أي دليل يؤيد ادعاء وجود القوات الرواندية في بينغا، فقد أكد، على نحو مستقل، أن واحداً من الأشخاص الذين اعتقلهم عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاشيبيري كان جندياً رواندياً، وطالبت رواندا بعودته إلى بلادها. وتشجع البعثة الطرفين على العمل من أجل معالجة تلك المسائل على نحو مشترك. وبدأ فريق التحقق المشترك في بوكافو في مزاولة مهامه في ٨ شباط/فبراير وأجرى حتى الآن بعثتين للتحقق في كالونغي ومولي للتحقيق في ادعاءات قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بأنشطة في المنطقة. ولم يتأت للفريق أن يثبت تلك الادعاءات. ولم يعقد الاجتماع الثاني للجنة التحقق المشتركة الذي كان تقرر مؤقتاً عقده بكيينشاسا في ٢١ شباط/فبراير، واتفقت الحكومتان حالياً على عقد الاجتماع المقبل بكيينشاسا في ٢٥ آذار/مارس.

٩ - وعقدت اللجنة الثلاثية في ٢ شباط/فبراير بواشنطن العاصمة اجتماعاً مع ممثلي حكومات رواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد الوزاري. وكانت الأمم المتحدة ممثلة في ذلك الاجتماع أيضاً. وناقش المشاركون الحاجة إلى استخدام الآليات

القائمة لتسوية الخلافات واتفقوا على إنشاء لجنتين فرعيتين إحداهما تعنى بشؤون الأمن والدفاع والأخرى بالشؤون الدبلوماسية. وجرى النظر في إمكانية إدماج بوروندي في إطار العمل ثم أحييت المسألة إلى الأطراف للنظر فيها. وعقد اجتماع آخر للجنة الثلاثية في ٢٣ شباط/فبراير بكامبالا، واتفقت خلاله الأطراف على إنشاء خلية مشتركة لتجميع الاستخبارات والعمليات والتحليل، لتبادل من خلالها المعلومات المتعلقة بالقضايا الأمنية التي تكون موضع اهتمام مشترك، واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا للاستخبارات التي يتم تجميعها.

١٠ - وفي أعقاب اعتماد إعلان دار السلام بشأن مبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، شرعت البلدان الـ ١١ الأساسية في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في ترجمة تلك المبادئ إلى إجراءات ملموسة. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشئت لجنة إقليمية فيما بين الوزارات لإعداد برامج العمل وصياغة البروتوكولات اللازمة في الميادين المواضيعية الأربعة للمؤتمر وهي: السلام والأمن؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والديمقراطية والحكم السليم؛ والمسائل الإنسانية والاجتماعية. وقد وضعت اللجنة في اجتماعها الأول المعقود يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير في كيغالي، جدولاً زمنياً لتناول المسائل ذات الأولوية في إطار كل واحد على حدة من مواضيع المؤتمر.

## ثالثاً - الحالة الأمنية

### إيتوري

١١ - شهدت الحالة الأمنية غير المستقرة أصلاً في إيتوري انتكاسة كبيرة خلال فترة التقرير، وتحمل السكان المدنيون مجدداً الوطأة العظيمة من العنف. ويبدو أن ازدياد العمليات العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة المختلفة، ولا سيما في منطقة تشوميا/كاسينا، مقترن بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة للشعب الكونغولي، فضلاً عن زمرة اتحاد الوطنيين الكونغوليين/لوبانغا بقيادة توماس لوبانغا في إقليم أرو ومهاغي لتأمين استمرار الحصول على العائدات الجمركية. وفي هذا الصدد، تركز البعثة جهودها على استراتيجية استباقية تتألف من أربعة محاور وترمي إلى التصدي للمشاكل القائمة في إيتوري، إلى جانب القيام بعمليات عسكرية قوية. وتنطوي الاستراتيجية على ما يلي: (أ) الضغط على الحكومة الانتقالية من أجل اتخاذ تدابير حاسمة ضد أي جماعة عسكرية تعارض نزع السلاح وبسط سلطة الدولة؛ (ب) وتعزيز التنسيق الفعال لعملية نزع السلاح وإعادة إدماج الأهالي لكفالة وفاء جميع الشركاء الوطنيين والدوليين بالتزاماتهم لإتمام هذه العملية بحلول

٣١ آذار/مارس؛ (ج) وزيادة الدعم السياسي والمالي لمكتب مفوض المقاطعة؛ (د) ودعم السلطات الشرعية من أجل إعادة فرض السيطرة على العائدات الجمركية.

١٢ - وفي حين عززت البعثة جهودها العسكرية من أجل نزع سلاح الفصائل وحماية السكان المدنيين، لم تتخذ الحكومة الانتقالية بعد الخطوات الضرورية لإقامة نظام شفاف لتحصيل العائدات يضع حداً نهائياً للاقتتال من أجل السيطرة على الهياكل الضريبية والجمركية الموازية.

١٣ - ولقد كان من المتوقع أن تكون المراسيم الصادرة في ١١ كانون الأول/ديسمبر والقاضية بدمج عدد من قادة مليشيا إيتوري ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ضمنهم ستة قادة منحوا رتبة عميد، من بين العناصر المساعدة على التعجيل بعملية نزع السلاح. غير أن برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج الأهلي - والذي تم في إطاره نزع سلاح ٣٨٥٦ مقاتلاً (بمن فيهم ٢٢١٠ من الأطفال لهم علاقة بالجماعات المسلحة) وجمع ١١٩٧ قطعة من الأسلحة منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ما زال متوقفاً كما أن اتحاد الوطنيين الكونغوليين/لوبانغا والقوات المسلحة للشعب الكونغولي تواصلان مقاطعته.

١٤ - وفي مطلع كانون الثاني/يناير، تطورت الهجمات المعزولة فيما بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين/لوبانغا وجبهة القوميين ودعاة الاندماج في منطقة ديوغو، إلى اشتباك أوسع بين الجماعتين في منطقة تشوميا/كاسينايا (جو، نيامامبا، داتولي، كافي). واتسم القتال في تشوميا بإحراق المنازل، خاصة في نيامامبا، حيث كان جبهة القوميين ودعاة الاندماج تسعى إلى الانتقام من هجوم شنه اتحاد الوطنيين الكونغوليين/لوبانغا على داتولي. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، هاجم مقاتلو ليندو ومليشيا جبهة القوميين ودعاة الاندماج القرى في منطقة تشي في ديوغو، حيث أفادت التقارير بمقتل ١٦ مدنياً على الأقل واحتطاف ٨٠ منهم، كما أحرق أكثر من ٢٠٠ منزل وتعرض عدد كبير من المنازل الأخرى للنهب والتدمير.

١٥ - وردا على ذلك، قامت البعثة بعدة عمليات لتعزيز الأمن في المنطقة، بما في ذلك تفكيك مخيمات المليشيا، وحماية منشآت المشردين داخلياً، وتوزيع المساعدة الإنسانية. وتركزت تلك العمليات على المناطق الواقعة داخل فاتاكي وسوبا (٣ كلم شمال كافي) وماهاغي وديبو وفيما حولها. ولحماية السكان المدنيين الذين صاروا عرضة لتهديد القوات المسلحة للشعب الكونغولي في أعقاب قتل أحد رجال الأعمال المرموقين، قامت البعثة في ٢٤ شباط/فبراير، بعملية محاصرة وتفتيش في أريوارا، حيث نزعت سلاح ١١٦ من جنود

القوات المسلحة للشعب الكونغولي، وجمعت نحو ١١٨ قطعة من الأسلحة والذخيرة. وفي ٢٤ شباط/فبراير أيضا، اعتقلت البعثة ٣٠ فردا من مليشيا جبهة الوطنيين وأنصار الاندماج وصادرت عددا من الأسلحة في قرية داتولي (حوالي ٢٠ كلم من تشوميا و ٨ كلم من كافي).

١٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، هاجم اتحاد الوطنيين الكونغوليين أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة في نيزي، فأسفر الهجوم عن جرح فردين اثنين من باكستان. وفي ٢٥ شباط/فبراير، قتل تسعة من أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة من بنغلاديش في كمين محكم التخطيط والتنسيق في كافي (٨٠ كلم شمال بونيا على بحيرة ألبير). وقد كان أفراد حفظ السلام يقومون بدورية روتينية راجلة لحماية مخيم في تلك المنطقة يؤوي نحو ٨٠٠٠ من المشردين داخليا. وقد يكون الكمين ردا على الضغط المتزايد الذي مارسته البعثة على جماعات المليشيا على مدى الأسابيع الماضية، ولا سيما اعتقال عدد كبير من أفراد مليشيا اتحاد الوطنيين الكونغوليين في حصنهم بداتولي في ٢٤ شباط/فبراير. كما قد يكون صُمم لتثييط اللجنة الدولية لدعم المرحلة الانتقالية التي كانت في بونيا في إطار جهودها من أجل كفالة بسط إدارة الدولة على المنطقة. ووقع الكمين أيضا فوراً بعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثلاثية في كامبالا، والذي قدمت البعثة خلاله إحاطة للمشاركين عن النهج القوي الذي تتبعه من أجل صون السلام في إيتوري.

١٧ - وردا على ذلك، طلبت البعثة واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية إلى الحكومة الانتقالية اعتقال قادة جبهة القوميين ودعاة الاندماج، ولا سيما رئيسها فلوريبيرت نجابو وقائدها العسكري السابق جودا سو كبا وقائدها العسكري الحالي ايتيين لونا، فضلا عن رئيس اتحاد الوطنيين الكونغوليين/لوبانجا، توماس لوبانجا، وقائده العسكري بوسكو نتاجندا، ورئيس جبهة المقاومة الوطنية بإيتوري جيرمين كاتنجا. واعتقلت الحكومة إيتيين لونا في بونيا بتاريخ ١ آذار/مارس بعد أن سلّم نفسه إلى البعثة. ورغم أن الحكومة الانتقالية اتخذت على ما يبدو تدابير معينة لتقييد حركة بعض أولئك الأفراد بوضعهم رهن "الإقامة الجبرية"، فإنه لم يجر تقييد وسائل اتصاليهم. وطلبت البعثة أيضا إلى الحكومة الانتقالية أن تعطي أوامر واضحة إلى الجماعات المسلحة في إيتوري بأن تنضم فوراً إلى عملية نزع السلاح. وفي هذا الخصوص، يبدو أن الحكومة الانتقالية تضع خطة طارئة للتصدي للأزمة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز إدارة الإقليم ونظام العدالة.

١٨ - وفي هذا الصدد، أرحب بشكل خاص بإصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، أذان فيه الهجوم على البعثة وجريمة قتل ٩ عناصر من حفظة السلام

وطالب الحكومة الانتقالية باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لتقديم مرتكبي الهجوم والجهات التي تقف وراءه إلى العدالة (S/PRST/2005/10).

١٩ - وفي ١ آذار/مارس، قامت البعثة بصورة مستقلة بعملية تطويق وبحث واسعة النطاق، بمشاركة جنود مشاة من باكستان ونيبال وجنوب أفريقيا، وباستخدام طائرات مروحية هجومية هندية، بغية تدمير مقر جبهة القوميين ودعاة الاندماج في لوجا (شمال شرق بونيا)، في إيتوري. ورغم نجاح العملية، فإن البعثة تعرضت إلى نيران مكثفة مباشرة وغير مباشرة من جبهة القوميين ودعاة الاندماج. وخلال عملية تبادل إطلاق النار التي تلت ذلك، قُتل عدد يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ من أفراد ميليشيا الجبهة وجرح جنديان باكستانيان من جنود البعثة.

### كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٢٠ - لا تزال الحالة في كيفو الشمالية والجنوبية متوترة للغاية. وردا على تهديدات رواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بدخول جمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالقوة، أرسلت قوات إضافية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المنطقة. ونتيجة ذلك، طرأت زيادة على عدد الاشتباكات فيما بين أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووردت تقارير أيضا عن تعاون بين أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والملي ما، وبين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى غرار ما جرى في إيتوري، كان لنتائج هذه الأوضاع المتوترة أكبر تأثير على السكان المدنيين.

٢١ - وفي كيفو الشمالية، ورغم استمرار وقف إطلاق النار بين الوحدات المتعارضة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حول كانيا بايونجا، فإن حدة التوتر لا تزال مرتفعة. وإضافة إلى ما ورد من تقارير عن تحركات للجنود، فإن العلاقات بين الطوائف العرقية ازدادت استقطابا، ووقعت سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان كما يزعم جرى فيها استهداف اثنيات معينة وساور السكان المحليين الناطقين بالرواندية قلق من إدماج القوات العسكرية للإقليم. وفي هذا الصدد، تلقت البعثة تقارير عن توزيع للأسلحة على المدنيين في بعض المناطق، مما زاد من حدة المخاوف بانتشار العنف الطائفي على نطاق أوسع.

٢٢ - والمنطقة الأمنية البالغ طولها ١٠ كيلومترات التي أنشأها البعثة على محور كيرومبا - ميغوبوي في كانون الأول/ديسمبر لحماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية سمحت بالقيام بعمليات مساعدة محدودة وحفزت على العودة التدريجية لمعظم المشردين

داخليا البالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ شخص. ومع ذلك، واصل الجنود الكونغوليون غير المنضبطين والهاربون وغيرهم من العناصر المسلحة نهب القرى والمستودعات واغتصاب المدنيين وسرقتهم وارتكاب جرائم أخرى ضدهم.

٢٣ - وانسحبت البعثة في الموعد المحدد من المنطقة الأمنية في منتصف كانون الثاني/يناير وعززت مواقعها بين ميجوبوي وكانيا بايونجا وفي بوتيمبو. وكجزء من التدابير التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة الاستقرار إلى كيفو الشمالية والمناطق الحدودية المخاضية لها، تم في كانون الثاني/يناير نشر كتيبة موحدة مؤلفة من جنود المنطقة العسكرية الثامنة والعاشرة في إقليم كاليهي تيسيرا لعودة قرابة ١٣.٠٠٠ من المشردين الداخليين (ومعظمهم من الهوتو الكونغوليين) الذين فروا من المنطقة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك، تم نقل كتيبة من لواء إيتوري التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نقلا مؤقتا إلى بوتيمبو، ويقوم قائد المنطقة العسكرية الثامنة بالاستعداد لنشر كتيبتين مشتركين لقوات الجيش الوطني الكونغولي السابق والجيش الشعبي الكونغولي السابق لتأمين منطقة كانيا بايونجا - لوبيرو. ومع ذلك، أشارت التقارير إلى ازدياد حدة أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة كانيا بايونجا - كيرومي، وأحيانا بالتضافر مع عناصر ماي ماي. وفي إقليم روتشورو، قتل تسعة جنود ومدني واحد في غارات شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الفترة الواقعة بين منتصف كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير.

٢٤ - وفي كيفو الجنوبية، استأنف حاكم الإقليم مهامه رسميا في مطلع شباط/فبراير، بعد أن استدعي بسبب مزاعم عن تورطه في اختلاس أموال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأسهمت عودة الحاكم في ازدياد حدة التوتر داخل الإدارة المحلية. وفي الوقت ذاته، لا يزال هناك افتقار إلى التماسك مع قيادة المنطقة العسكرية العاشرة. وفي هذا الخصوص، اشتبكت قوات موالية لقائد المنطقة العسكرية العاشرة وعناصر موالية للقائد السابق لماي ماي في بوكافو بتاريخ ٢٢ و ٢٩ كانون الثاني/يناير. وقتل تسعة أشخاص من جرأ هذه الاشتباكات وحوادث متصلة بها.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البعثة تتلقى تقارير عن عبور أعداد مرتفعة ارتفاعا غير عادي من سكان بانيامولينجي من سهول روزيزي إلى بوروندي. وأثارت هذه التقارير مخاوف من احتمال قيام الضابط المتمرد بالجيش الوطني الكونغولي السابق حول موتوبوتسي، الذي لا يزال يقيم في رواندا، بحملة تجنيد عسكري. وبمعزل عن ذلك، ادعت السلطات البوروندية أن قوات التحرير الوطنية متواجدة في الأراضي الكونغولية وأن عناصر

من الحكومة الانتقالية تسمح لهذه القوات باستخدام سهول روزيزي كقاعدة خلفية. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بتشجيع اقتسام المعلومات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة البوروندي حول هذه المسائل. وسيسمح الانتشار الكامل للواء كيفو الجنوبية التابع للبعثة باتخاذ الأخيرة لموقف رادع أفضل على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وفي تلك الأثناء، تقوم البعثة وعمليات الأمم المتحدة في بوروندي برصد وثيق للتحركات عبر الحدود.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظهر الخلاف مجددا بشأن عودة ١٧ ٠٠٠ لاجئ من بانيامولينجي الذين بقوا في بوروندي. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت تظهر في كيفو الجنوبية وفي بوجنبورا منشورات معادية للبانيا مولينجي مشابهة لتلك المنشورات التي تم توزيعها قبل شن الهجوم على مخيم لاجئين جاتومبا في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وتقوم البعثة والعمليات بالتضامن مع السلطات المحلية بتنسيق عمليات التحقيق للتعرف على مصدر هذه المنشورات واتخاذ ما يلزم من التدابير بحققها.

## إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني

٢٧ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٥، قام مجلس الدفاع الأعلى بتنقيح تقديراته لعدد المقاتلين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى ٢٥٠ ٠٠٠ مقاتل. ثم أصدر الهيكل العسكري للإدماج خطة منقحة لمزج القوات وإعادة تدريبها على وجه السرعة. ووفقا لهذه الخطة، يتعين على الحكومة أن تفتتح عشرة مراكز مزج قبل نهاية شهر آذار/مارس. ويتمثل دور البعثة في تسجيل الأسلحة المسلّمة خلال عملية نزع السلاح وتدمير أي أسلحة قابلة للاستخدام. وستسلّم الأسلحة القابلة للاستخدام للجيش الموحد لكي يستخدمها.

٢٨ - وافتتحت مراكز مزج حتى هذا التاريخ في موشاكي ونياليكي (كيفو الشمالية) وكامينا (كاتانجا) وكيوتونا (با - كونغو). ووصل عدد يقدر بـ ١١ ٥٠٠ جندي إلى هذه المراكز وسلموا أسلحتهم، وثمة جنود آخرون متجهون إلى تلك الأماكن. ورغم أن التسريح من المفروض أن يجري، وفقا للخطة الأصلية، في مراكز توجيهه، فإنه لم يفتتح أي مركز توجيه حتى الآن. ولهذا اقترحت الحكومة نشر أفرقة متحركة مباشرة إلى مراكز التدريب لأغراض توعية المقاتلين وتحديد أولوياتهم وتوجيههم.

٢٩ - وفي اجتماع الفريق الاستشاري لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان المعقود في باريس في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أوصى المانحون بتسوية المسائل السياسية والتقنية المعلقة التي تعرقل تنفيذ البرنامج على وجه الاستعجال. وبناء على ذلك، تم تحديث خطة العمليات المشتركة المتعلقة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشاركت البعثة في المناقشات.

٣٠ - وحتى مطلع آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت اللجنة الوطنية المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة المسؤولة عن إدارة الأموال الخاصة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحمل كل منهما الأخرى المسؤولية عن بطء خطوات العمل، واجتمع المانحون للنظر في تدابير لدفع العملية إلى الأمام بسرعة أكبر وسط شكوك بشأن مدى الالتزام السياسي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## رابعا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### اللجان المشتركة

٣١ - طبقا للقرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، أنشئت ثلاث لجان مشتركة، بشأن التشريعات الأساسية، وإصلاح القطاع الأمني والانتخابات. واجتمعت اللجنة المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية مرتين منذ اجتماعها التأسيسي في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وتركز اللجنة أعمالها على دعم المؤسسات الانتقالية بغية اعتماد مشروع دستور وقانون انتخابي بعد المرحلة الانتقالية وذلك على سبيل الأولوية. واجتمعت اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني لأول مرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وعلى المستوى التقني، اجتمع الفريق العامل المعني بإصلاح جهاز الشرطة على أساس أسبوعي. واجتمع الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الدفاع مرتين. وأرجئت الجلسة العامة الثانية للجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، والذي كان مزمع عقده في ٢١ شباط/فبراير، بسبب عدم حضور بعض المشاركين الكونغوليين.

٣٢ - وفيما يتعلق بالانتخابات، واصلت اللجنة التقنية الانتخابية عقد اجتماعاتها بصورة منتظمة. وفي شباط/فبراير، عقدت اللجنة الانتخابية المستقلة اجتماعا قامت خلاله بتحسين استراتيجيتها المتعلقة بتخطيط العمليات. وتعتقد اللجنة أنه من الممكن من الناحية الفنية تسجيل الناخبين وإجراء استفتاء دستوري في عام ٢٠٠٥. بيد أنه ينبغي مضاعفة

الجهود لكفالة سن جميع التشريعات المتعلقة وإيجاد بيئة سياسية تساعد على القيام بهذه العمليات.

٣٣ - وفي غضون ذلك، أعدت اللجنة الانتخابية المستقلة بدعم من الاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من المانحين الدوليين ميزانية بلغت قيمتها نحو ٢٨٥ مليون دولار لتغطية نفقات العملية الانتخابية. وأيد الفريق الاستشاري للبنك الدولي هذه الميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وستدار هذه الأموال من خلال صندوق استئماني تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشئ للعملية الانتخابية. وتستند الميزانية إلى افتراض إجراء خمسة استطلاعات للرأي: استفتاء وانتخابات محلية وانتخابات تشريعية وجولتان من الانتخابات الرئاسية، بمشاركة ناخبين يبلغ تعدادهم ٢٨ مليون ناخب. وتغطي الميزانية تسيير أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة و ١١ مكتبا إقليميا و ٦٤ مكتب اتصال محليا و ٩٠٠٠ مركز تسجيل و ٤٠٠٠٠ مركز اقتراع تابع للجنة. وجرى حتى الآن التعهد بتقديم مبلغ ١٦٥ مليون دولار، وتم استلام ٧٠ مليون دولار من هذا المبلغ، و ٥٢ مليون دولار منه قدمه الاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وأعتزم أن أقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بصورة منفصلة تقريرا خاصا يتضمن استعراضا شاملا للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك توصيات لتعزيز أداء البعثة في مجال توفير ما قد يلزم من دعم إضافي على صعيدي العمليات والأمن لضمان نجاح عملية الانتخابات. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة المساعدة الانتخابية إيفاء بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعمل بصورة مشتركة مع البعثة من أجل وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمليات شاملة للانتخابات.

### نشر القوات العسكرية

٣٥ - شكّل اللواء الغربي في ٢٥ كانون الثاني/يناير لتحسين قيادة عدد متزايد من الجنود والسيطرة عليه في الغرب. ويتخذ اللواء من كينشاسا قاعدة له ويقوده ضابط برتبة لواء ولا تزال عملياته تحت سيطرة مقر القوة في كينشاسا. وأنشئ هذا اللواء الجديد بدمج مقر القطاع ١ سابقا والقوة المحايدة، وسيتولى المسؤولية عن العمليات في كينشاسا وأقاليم با - كونغو وباندونندو وإيكواتور وكاسايس. ومن المتوقع أن يكتمل انتشار مقرّي الفرقة الشرقية واللواء الغربي في نيسان/أبريل.

٣٦ - ومع إلغاء مركزية البعثة، أنشئ لها مقر للفرقة الشرقية في كيسنغاني لقيادة العمليات التعبوية والإشراف عليها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدأ هذا المقر، المؤلف من

عناصر دعم عسكرية وإدارية ولوجستية، بقيادة ضابط برتبة لواء، يؤدي أعماله بالكامل في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهو يتولى المسؤولية عن عملية إيتوري وعمليات البعثة في أقاليم أورينتال ومانينا وكاتانغا وكيفو الشمالية والجنوبية. وبإسناد مهمة قيادة العمليات لمقر الفرقة، فإنه من المتوقع أن تستخدم موارد البعثة بكفاءة أكبر.

### تسريح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى الوطن

٣٧ - يبلغ إجمالي عدد المقاتلين الأجانب الذين تمت إعادتهم إلى أوطانهم في أوغندا ورواندا وبوروندي، ١١ ٤١٠ مقاتلين، ومن يقوم هؤلاء بإعتالهم. ولا يزال التقدم في عملية الإعادة إلى الوطن بطيئا، بسبب المقاومة المتواصلة التي تبديها القيادات المتشددة للجماعات المسلحة، بالإضافة إلى استمرار حالة التوتر العسكري وعدم الاستقرار في مقاطعتي كيفو، الأمر الذي أدى بشكل ملحوظ إلى تفويض مناخ الثقة والأمن، اللذين هما عاملان ضروريان لإحراز التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الطوعية.

٣٨ - ولا يزال حضور القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي في أراضي الكونغو، وما تمارسه فيها من أنشطة، عاملي زعزعة للعلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا. وفي هذا الصدد، تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتشاور مع السلطات الكونغولية، والدول الأعضاء الرئيسية، وحكومة رواندا، بتنفيذ استراتيجية ذات ثلاثة عناصر، تتضمن ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية، بالإضافة إلى الاعتماد على عنصر العدالة.

٣٩ - وعلى المستوى السياسي، تعتمد الاستراتيجية على الدول الأعضاء، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لممارسة ضغوط على مستويات عدة، بما في ذلك ما يلي: قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدعوها إلى نبذ المقاومة المسلحة للحكومة الرواندية؛ وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في برنامج مفتوح وشفاف لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط على عناصر الإفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يوفرون ملاذات آمنة/ودعما لقيادة القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذين يتعاونون معهم في استغلال الثروات الطبيعية؛ وعلى حكومة رواندا، لمطالبتها بعدم التدخل في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتسدي تعاونها الكامل في عملية الإعادة إلى الوطن والتوطين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفيما يتعلق بالعدالة، تعتمد الاستراتيجية على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية،

والدول الأعضاء الأخرى المعنية، لضمان تقديم العناصر المتبقية التي يُشتبه في مسؤوليتها عن أعمال الإبادة الجماعية، والتي تقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأماكن أخرى، إلى العدالة، من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

٤٠ - وفي شباط/فبراير، التقى مسؤولون في الحكومة الانتقالية، مع عناصر من قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في إطار جهد لإقناعها بأن تنبذ علنا استخدام القوة ضد رواندا، وأن تدين عملية الإبادة الجماعية التي وقعت سنة ١٩٩٤، وتوافق على نزع السلاح، والإعادة إلى الوطن، بشكل طوعي. ولا يزال من غير الواضح، في هذه المرحلة، متى سيصدر هذا الإعلان، أو إذا ما كان سيصدر فعلا.

٤١ - وفيما يتعلق بالضغط العسكري، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنشرها للواءين في مقاطعتي كيفو، ستزيد من حجم حضورها العسكري، بإجراء عمليات لعرقلة وإضعاف تشكيلات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومن ثم الحد من الحيز الذي تتحرك في نطاقه. وهذه الأنشطة العسكرية القوية، من حيث عمليات التطويق والبحث، وإقامة نقاط التفتيش، تهدف إلى التخفيف من قبضة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أولئك الذين يرغبون في تسليم أسلحتهم طوعا إلى البعثة، والعودة إلى وطنهم في رواندا. وتساعد البعثة أيضا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع مفهوم لعملية تهدف إلى نزع السلاح الإجباري للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي. وفي هذا الصدد، سيتم الاعتماد على الدول الأعضاء الرئيسية لتقديم الموارد اللوجستية التي تحتاجها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

### أنشطة قوة الشرطة ونشر أفرادها

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الحكومة الانتقالية في إعداد خطة أمنية للانتخابات، مع الحصول على المساعدة التقنية من البعثة، وخبراء من الاتحاد الأوروبي وأنغولا وبلجيكا وفرنسا وهولندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار اللجنة المشتركة لإصلاح القطاع الأمني. وحددت الحكومة الانتقالية الحاجة إلى عملية إعادة تدريب سريعة لحوالي ٣٢ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة، إعدادا للانتخابات. ويشمل ذلك تدريب ١٠ وحدات مؤلفة لقوة شرطة تتألف من ١٥٠ فردا، وتجهيزها بالمعدات، وسيتم نشر كل وحدة منها في المدن التي يُحتمل نشوب اضطرابات فيها؛ و ١٥ وحدة مشاة، تتكون من ١٥٠ فردا من أفراد الشرطة، تُنشر كل وحدة منها في المدن الكبيرة الأخرى؛ و ١١٦ فصيلة، تتكون من ٣٠ فردا من أفراد الشرطة، تُنشر كل

منها للتعزيزات؛ كما سيتم نشر ١٨ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة لمراقبة أراضي الدولة، و ٤ ٠٠٠ فرد للقيام بأنشطة الاستخبارات.

٤٣ - وتدعم البعثة خطة الحكومة الانتقالية، من خلال برنامج تدريب المدربين، الذي بدأ في ١٤ شباط/فبراير، في خمسة مرافق في كامل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُتوقع أن يتم تدريب ما مجموعه ٢٥٠ فردا من المدربين من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، قبل انتهاء مدة البرنامج. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتقديم ٨,٩ ملايين يورو، من خلال الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات، لإصلاح مرافق التدريب، وتقديم المعدات الضرورية للمدربين الكونغوليين لتدريب أفراد الشرطة الكونغولية. وأعربت هولندا، بشكل مستقل، عن اعترافها التبرع بمليوني يورو للقيام بهذه الأنشطة، في حين أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن اعترافها التبرع بمبلغ ٤ ملايين جنيه لإصلاح جهاز الشرطة الوطنية الكونغولية.

٤٤ - وقامت البعثة، وفقا لمفهومها المنقح لعمليات الشرطة، بنشر أفراد شرطة مدنية في ١٢ مدينة، وهي (بونيا، وبوكافو، وغوما، وكاليمي، وكانانغا، وكيندو، وكينشاسا، وكيسنغان، ولوبومباشي، وماهاغي، وماتادي، ومبانداكا) في تسع مقاطعات لتقديم المشورة، في الموقع. وتواصل أيضا تقديم المساعدة الثنائية لتدريب أفراد الشرطة. وشُرع في المرحلة الثالثة من برنامج الاتحاد الأوروبي التدريبي لوحدة الشرطة المتكاملة، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وسيفضي إلى تدريب ما مجموعه ١ ٠٠٨ أفراد من الشرطة، بحلول أيار/مايو سنة ٢٠٠٥. وأنهت فرنسا المرحلة الثانية من تدريب ١ ٥٠٠ فرد من أفراد شرطة التدخل السريع؛ كما كتفت جنوب أفريقيا وأنغولا برامجهما التدريبية.

### الجوانب اللوجستية

٤٥ - مع وجود ١١ ٠٠٠ من أفراد القوات في ايتوري ومقاطعتي كيفو، شكلت عملية تحديد الطرق البرية، وإصلاحها، لأجل عمليات إعادة الإمداد اللوجستية، أولوية من أولويات البعثة. وفي هذا الصدد، فإن الانتهاء من إصلاح ١٤٣ كيلومترا على امتداد طريق بيني - بونيا البالغ طوله ١٩٤ كيلومترا، أتاح الإمكانية للحد من نقل المواد جوا، بجميع أنواعها من الوقود إلى الحصص التموينية، باستخدام خيارات اقتصادية أكثر للنقل البري. وبالمثل، تركز البعثة حاليا على إنهاء العمل في محاور مهاغي - كواندروما، وايباغاريير - فتاكي، وبوكافو أوفيرا، إضافة إلى أعمال مكثفة تقوم بها مجموعة من الطواقم الهندسية العسكرية والمدنية.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتحديد مواقع مناسبة، وتأجيرها، وإعدادها، لاستقبال القوات، ونشر ما يزيد على ٢ ٦٠٠ من الأفراد العسكريين التابعين للبعثة، وعتادهم، من البلدان المساهمة بقوات، إلى عنيتي وبوجومبورا، كما وفرت البعثة وسائل نقل جوي وبري إلى مقاطعتي كيفو. وفي نفس الوقت، أنجزت معاملات تناوب حوالي ٣ ٧٠٠ فرد من أفراد القوات، وتمت إعادة نشر مجموعة أخرى يبلغ عددها ١ ٩٠٠ فرد، داخل نطاق منطقة البعثة، وشمل ذلك، مرة أخرى، معداتهم المملوكة للوحدات. وعلى الرغم من الاستخدام المتزايد للطرق البرية لعمليات النقل الكبيرة، سيتواصل الاعتماد المكثف على الجسور الجوية، مما يتطلب عمليات إصلاح واسعة النطاق للمهابط، وإعادة تأهيلها، في بونيا وغوما وبوكافو وكاليمي؛ وتوفير خدمات المناولة الأرضية المناسبة؛ وتطوير خدمات المراقبة الجوية؛ ذات الأهمية الحاسمة لضمان التقييد بمعايير السلامة الجوية لإدارة عمليات حفظ السلام. وأنشطة البعثة اللوجستية هي ذات أهمية أساسية أيضا في نقل موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وفي نقل حمولاتها لأغراض المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى نقل أعضاء المؤسسات الحكومية، دعما للعملية الانتقالية.

### التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي

٤٧ - تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، عقد اجتماعات تنسيق تقني شهرية، لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الاتجار في الأسلحة عبر الحدود، وتنسيق عمليات الاستطلاع الجوي والبري، وتشجيع الاتصالات والعمليات الحدودية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لبوروندي. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضا بدوريات مشتركة منتظمة، في إطار جهد للحد من الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات المسلحة عبر الحدود، وتقاسم المعلومات عن المسائل التي يُحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وعُقد الاجتماع الأول، من الاجتماعات المنتظمة التي تُعقد كل ثلاثة أشهر، بين الممثل الخاص للأمين العام، وكبار الموظفين، في كينشاسا، يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير.

## حقوق الإنسان وحماية الطفل

### حقوق الإنسان

٤٨ - لم يطرأ تحسن ملحوظ على حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، بمهمة تقصي حقائق مشتركة، للتأكد من صحة استنتاجات أولية، تم التوصل إليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عن وقوع هجمات بصفة منتظمة على القرى الواقعة في إيكوكو، في إقليم واليكالي، وقد قُتل ١٣ مدنياً، وشُرد حوالي ٥٠٠٠ شخص في مقاطعة كيفو الجنوبية. وفي الوقت نفسه، يواصل فريق خاص تابع للبعثة رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مقاطعة كيفو الشمالية. وقام الفريق، الذي تم نشر أفراده في مواقع رئيسية ثلاثة (ماسيسي، ولوبيرو، وروتشورو)، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إثر نشوب القتال في المنطقة، بين عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في أواسط كانون الأول/ديسمبر، وتوثيقها.

٤٩ - وتبين، في ضوء تحقيقات أخرى أجرتها البعثة، أن عناصر تابعة لجناح الجيش الوطني الكونغولي السابق من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت مسؤولة عن عمليات القتل العشوائي، لما لا يقل عن ٣٠ شخصا من المدنيين غير المسلحين، في بورامبا، وعشرات من عمليات القتل العشوائي في إقليم ماسيسي، إثر احتلال المجموعة لنيابونندو، في كانون الأول/ديسمبر. وفي روتشورو، حققت البعثة في الهجمات التي أفضت إلى مقتل مدنيين في قرى تقع قرب منطقة الحدود الأوغندية. وقد أبلغ أيضا على نطاق واسع، عن وقوع أعمال عنف جنسي في هذه المناطق، لا سيما أعمال اغتصاب. وقد أطلعت البعثة السلطات الحكومية للمقاطعة، ومكتب الادعاء العسكري، على نتائج تحقيقاتها. وأنكر حاكم مقاطعة كيفو الشمالية، الذي بدأ عملية تشكيل لجان تحقيق في الانتهاكات، وجود أية عناصر تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الجيش الوطني الكونغولي سابقا)، مسؤولة عن هذه الانتهاكات. ولم يتم مكتب الادعاء العسكري بفتح أية تحقيقات جنائية في هذا الصدد.

٥٠ - وفي إيتوري تواصلت عمليات القتل التعسفي والعنف الجنسي والاختطاف، التي كانت تحدث بشكل يومي، نتيجة للغارات التي تشنها الميليشيات. وتعرض سكان القرى، بما في ذلك النساء والأطفال، للاختطاف والاحتجاز في معسكرات الميليشيات طلبا للهدية، ووقعت آخر حادثة منها في تشي التي تبعد زهاء ٣٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بونيا (انظر الفقرة ١٤ أعلاه).

٥١ - وتثير القلق بوجه خاص البلاغات المتواترة عن حدوث حجر على حرية التعبير وحرية الصحافة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك فيما يتعلق بالعملية الانتخابية المرتقبة، ولا سيما الحملات الانتخابية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، مُنعت محطتان خاصتان للتلفزيون والإذاعة من بث تقارير عن مؤتمر صحفي عقده أحد وزراء الحكومة الموقوفين. وأصدرت وزارة الصحافة والإعلام عقب ذلك أمرا صريحا يمنع وسائل الإعلام من بث "الدعاية السياسية"، وأوقفت بشكل مؤقت عمليات البث من ثلاث محطات خاصة للإذاعة والتلفزيون في كنشاسا ولوبومباشي.

### حماية الطفل

٥٢ - ألحق استمرار التوترات في إيتوري ومقاطعتي كيفو، منذ كانون الأول/ديسمبر، ضررا بليغا بالأطفال، حيث وردت تقارير عن قتل زهاء ٥٠ فردا دون سن ١٨ سنة؛ وعن انتشار عمليات اغتصاب القصر؛ وعن نهب وحرق المدارس ومراكز التغذية؛ واختطاف الأطفال؛ وتجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة؛ واستخدام الأطفال في شن الهجمات؛ وعن مزاعم اعتقال أطفال عديدين في زنازين تحت الأرض. وتشمل الجهات المسؤولة بشكل رئيسي عن هذه الانتهاكات جبهة الوطنيين والوحدويين، والقوات المسلحة الشعبية للكونغو، واتحاد الكونغوليين الوطنيين/لوبانغا، ومليشيا الماي ماي السابقة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجيش الوطني الكونغولي السابق. وقد أفلت مرتكبو معظم الانتهاكات من العقاب، عدا محاكمات معزولة لأفراد عسكريين لم تمثل بالضرورة لمعايير المحاكمة العادلة ولم تتوفر فيها الحماية للضحايا.

٥٣ - ومنذ أن أطلقت في إيتوري عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، أدخلت الجماعات المسلحة سبيل أكثر من ٢٠٠٠ طفل، من بينهم زهاء ٤٠٠ فتاة، بالرغم من أن بعضهم تعرض للاضطهاد بعد أن أعيد إدماجهم. وفي خارج إيتوري أدخلت مجموعة من الوحدات المسلحة سراح زهاء ٥٠٠ طفل، منذ منتصف كانون الثاني/يناير، في عملية نظمتها اليونيسيف، والبعثة، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشركاء حماية الطفل، بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مقاطعتي كيفو ومانبيما على وجه الخصوص.

٥٤ - وتابعت البعثة أيضا مسألة إلقاء القبض على حوالي ٢٦ طفلا من أطفال الشوارع، في مبوجي - مابي، في ١٩ كانون الثاني/يناير، بعد أن أمرت السلطات بتنفيذ عملية تنظيف عقب تجدد التوترات بين العاملين في مناجم الماس وشباب الشوارع. وبالرغم من نداءات

مجموعات حماية الطفل والوعود الشفوية للمسؤولين، فإنه لم تتخذ سوى تدابير فعلية قليلة من أجل حماية الأطفال، الذين تتواصل معاناتهم بسبب التحامل والتمييز.

### سيادة القانون

٥٥ - تواصل البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، دعوتها للسلطات الكونغولية كي تستخدم مؤسسات العدالة كأداة لمكافحة الإفلات من العقاب وتهيئة بيئة آمنة للانتخابات. وتواصل البعثة توفير الحماية لمسؤولي جهاز العدالة في إيتوري، حيث تجري محاكمة أعضاء جماعات مسلحة شاركوا في أنشطة لزعزعة الاستقرار، بجانب مساعدتها على نشر قضاة عسكريين في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل دعم الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد السكان المحليين، الذي ترتكبه عناصر مارقة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

### الحالة الإنسانية

٥٦ - يأتي الأمن الضروري لإتاحة إمكانية الوصول إلى المجموعات المستضعفة والضحايا على رأس الأولويات المتعلقة بتحسين الأحوال الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مساعدة طوارئ لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ فرد، من المدنيين الذين شردوا مؤخرًا في منطقة تشوميا في إيتوري، بينما تولى أطباء البعثة العسكريون معالجة أكثر من ١ ٠٠٠ فرد من الأشخاص المشردين الذين تعرضوا لإصابات مختلفة. وفي كيفو الجنوبية، قدم برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبعثة، المساعدة لزهاء ٤ ٠٠٠ أسرة من الأسر التي تأثرت بالفيضانات في الأسابيع الأخيرة.

٥٧ - وفي كيفو الشمالية، وعقب أسابيع من المفاوضات المكثفة التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات إنسانية أخرى، أُذن للعاملين في مجال الإغاثة بالوصول إلى المجموعات المستضعفة في منطقة لوبيرو وتقديم المساعدة إليهم. واستجابت البعثة لطلب المجتمع الإنساني بزيادة عدد الدوريات العسكرية التي تسيرها على طول محور كانيابايونغا كيرومبا، في إقليم لوبيرو، مما شجع المدنيين الذين فروا من المنطقة، في كانون الأول/ديسمبر، على العودة إليها.

٥٨ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، في دار السلام، وقّعت حكومتا جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية على اتفاقية ثلاثية الأطراف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما سمح بإعادة اللاجئين الكونغوليين إلى ديارهم، حيث عاد معظمهم إلى مقاطعتي

كاتانغا وكيفو. وتقيم أكبر مجموعة من اللاجئين الكونغوليين، زهاء ١٥٣ ٠٠٠ فرد، في جمهورية تنزانيا المتحدة. وينتظر التوقيع على اتفاقات مماثلة مع كل من بوروندي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا وأنغولا. وأدت ظروف انعدام الأمن الراهنة في المنطقة إلى إرجاء العودة المنظمة لزهاء ١ ٠٠٠ لاجئ كونغولي من بوروندي إلى ديارهم.

٥٩ - وبالرغم من سخاء عدد من المانحين في دعمهم للمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال يوجد نقص كبير في التمويل. وفي عام ٢٠٠٤، تلقى النداء الموحد نسبة ٧٣ في المائة فقط من المبالغ المطلوبة البالغة ١٦٣ مليون دولار. وطلب المجتمع الإنساني زهاء ١٨٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٥، من أجل توفير المساعدات الضرورية المنقذة للأرواح. وهناك حاجة عاجلة لدعم المانحين من أجل مساعدة أشد قطاعات المجتمع الكونغولي قابلية للتأثر، نظرا إلى تدهور الأحوال في إيتوري ومقاطعتي كيفو.

## الإعلام

٦٠ - ركزت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على أنشطة الدعوة الأهلية وتوفير الدعم للعملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، تصدر البعثة نشرة شهرية تُوزع في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، من نسختين إحداهما إلكترونية والأخرى مطبوعة. وأطلق راديو أو كابي برنامجا جديدا عن التربية الوطنية، يث بث خمس لغات في كل يوم من أيام الأسبوع، وينتهي يوم الجمعة بحلقة مناقشة. وتخطط البعثة، ضمن التحضير لفترة الحملة الانتخابية، لتقديم برامج إذاعية وإعلانات في مرفق الخدمة العامة في مجالي تثقيف الناخبين والتربية الوطنية.

## سلوك موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦١ - عملت الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على زيادة التدابير الرامية إلى منع ارتكاب موظفي الأمم المتحدة لأفعال الاستغلال والاعتداء الجنسي، وإلى اتخاذ إجراء سريع في الحالات التي يوجد فيها ما يؤيد الادعاءات، وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/79).

٦٢ - ويجتمع الفريق العامل المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسي، الذي يعمل من المقر بنيويورك، برئاسة جين هول لوت، الأمين العام المساعد، مرة كل أسبوع، حيث قام بتوضيح السياسات القائمة وتقديم مبادئ توجيهية جديدة إلى البعثة وعمليات حفظ السلام الأخرى. وبعد إنشاء فرقة عاملة أوسع قاعدة وأرفع مكانة، تحت رعاية أمانة مشتركة

للجنتي السلام والأمن والشؤون الإنسانية، فإنه من المتوقع تقديم توصيات ومقررات إضافية في مجال السياسات، في المجالات التالية: (أ) تشديد المساءلة على مستوى المديرين؛ (ب) تعزيز القدرات التنظيمية المتعلقة بالمنع والاستجابة؛ (ج) تحسين المساعدة التي تقدم للضحايا، ضمن أشياء أخرى.

٦٣ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتائج تحقيقه الذي دام أربعة أشهر، في مسألة سوء سلوك بعض عناصر حفظ السلام العاملة في بونيا (A/59/661). وكما أوضحت بشكل ابتدائي في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر (S/2004/1034)، أقيمت أدلة كاملة في ثمانية ادعاءات من الادعاءات المبلّغ بها أصلاً إلى البعثة، وعددها ٧٢ ادعاء. وحينما تلقت إدارة عمليات حفظ السلام تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن حالات فردية، أحالتها إلى البلدان المعنية المساهمة بقوات، وطلبت إليها اتخاذ إجراءات تأديبية عاجلة. ومنذ ذلك الحين، ظلت الإدارة تتابع هذه الحالات مع هذه الدول الأعضاء، وتطلب المعلومات بشأنها.

٦٤ - وتمثل ملاحظة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عن وجود نمط من الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات من جانب أفراد يرتدون الزي الرسمي، مصدر قلق رئيسي. وتجري الآن معالجتها بصورة شاملة بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة. وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، وبطلب من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، انتقلت أنجيلا كين، الأمين العام المساعد، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتتولى رئاسة فريق التحقيق الخاص، الذي نقلت أولى عناصره إلى هناك في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وقد وسعت عضوية الفريق، في شباط/فبراير، بإضافة خمسة محققين ذوي مهارات عالية، وسيستمر تعزيزه من أجل الوفاء بمتطلبات التحقيق في الأجل المتوسط. وفي ضوء عدد ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي التي تلقتها البعثة خلال الأشهر الأخيرة، ركّز فريق التحقيق الخاص اهتمامه على استعراض تلك الادعاءات، وإجراء أكبر عدد ممكن من التحقيقات.

٦٥ - ويعمل الفريق في تعاون وثيق مع زملائه العسكريين والمدنيين في البعثة، من أجل توحيد عملية التحقيق وتقليل الازدواجية، وتوفير أساليب تحقيق متخصصة في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسي، وتحسين عملية الاستعراض التي تستند إليها التوصيات التأديبية. وشرع الفريق في إقامة شبكة مراكز تنسيق معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسي، مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستكفل البعثة انعقاد اجتماعات دورية بغية تنسيق وتبسيط الإجراءات ذات الصلة، فيما يتعلق بالتدريب والوقاية ومساعدة الضحايا.

٦٦ - ومن ضمن التدابير الجديدة المتخذة، قدّمت أنجيلا كين، الأمين العام المساعد، إحاطات مشتركة ومتعمقة إلى قادة جميع الوحدات، وإلى رؤساء جميع المكاتب الإقليمية للبعثة البالغ عددها ١٥ مكتبا، وإلى رئيسي مكاتب فرعيين. وأكدت هذه الإحاطات المسؤولية والمساءلة الشخصية لقادة الوحدات والمديرين الأقدمين. وكُلِّف رؤساء المكاتب بإعداد استراتيجيات تلائم احتياجات كل إقليم بغية معالجة هذه المسألة، مع التركيز على تدابير الوقاية المعدّة خصيصا لمناطقهم. وتقدم معلومات مستكملة للمديرين الأقدمين كل يوم، فيما يتعلق بالمسائل الناشئة في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسي واستجابة البعثة.

٦٧ - وأجرى فريق التحقيق زيارات ميدانية إلى المكاتب الإقليمية للبعثة، من أجل تقديم المعلومات إلى الموظفين بشأن ولاية البعثة وأنشطتها، وتقديم المشورة إليهم، بشأن خطط البعثة الأوسع مجالا، المتعلقة بالقضاء على الاستغلال الجنسي، وإشراك الموظفين في جهود الإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، جرت عملية تنقيح مشتركة لمدونة سلوك موظفي البعثة، بغية توضيح السلوك الذي يشكل استغلالا واعتداء جنسيا، وإيجاد تعريف صريح له. وأقيم موقع على شبكة الإنترنت خصيصا لهذا الغرض، ليستخدمه موظفو البعثة، وليقدم لهم أيضا إرشادات واضحة فيما يتعلق بشرح مدونة السلوك ومتطلبات ذلك السلوك، والنظم ذات الصلة بذلك، فضلا عن آليات التبليغ والوسائل التي تكفل السرية للشاكين، والأسئلة التي تثار كثيرا والإجابات عليها. وجرى توزيع استمارة نموذجية للشكوى على نطاق واسع من خلال شبكة مراكز التنسيق والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ وأقيم "خط هاتفي ساخن" لكفالة سرية التبليغ، يدعمه نظام شكوى من خلال البريد الإلكتروني، وعنوان إلكتروني للحصول على استمارة الشكوى.

٦٨ - وطبقت تدابير وقائية إضافية تتعلق بالموظفين العسكريين والمدنيين، بما في ذلك وضع سياسة متشددة تحظر الدخول في علاقة حميمة، وفرض حظر التحول، وتحديد مناطق محظورة، وتوفير التدريب داخل البعثة. ويجري حاليا النظر في فرص تحسين مرافق ترفيه الوحدات، ووضع تدابير وقائية إضافية للموظفين المدنيين.

٦٩ - وسيشكل فريق التحقيق نواة المكتب الجديد المعني بمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي في البعثة. وسيواصل المكتب التحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي، ويسر وضع السياسات ويقدم المشورة والتدريب والدعوة، مع التركيز بشكل رئيسي على التدابير الوقائية ومساعدة الضحايا، فضلا عن متابعة الإجراءات الضرورية.

## خامسا - الجوانب المالية

٧٠ - كما أشرت في تقرير الأخير عن البعثة إلى مجلس الأمن (انظر S/2004/1034، الجزء تاسعا)، خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٥٨ بقاء المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مبلغ ٢٠٠ ١٢٣ ٧٠٩ دولار لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وستنظر الجمعية العامة قريبا في الاحتياجات الإضافية من الموارد للبعثة، الناجمة عما قرره مجلس الأمن في قراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤) القاضي بزيادة القوام المأذون به للبعثة بمعدل ٩٠٠ فرد. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لحساب البعثة الخاص ٣٢٨,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ٣١٥,٦ مليون دولار.

٧١ - وتلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ تأسيسه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تبرعات قدرها ١,٤ مليون دولار، بينما بلغت النفقات حتى تاريخه ٠,٩ مليون دولار. وبتعيين الحكومة الانتقالية لإدارة مقاطعة إيتوري يكون الصندوق الاستئماني لدعم لجنة إعادة السلام إلى مقاطعة إيتوري، الذي أسس في تموز/يوليه ٢٠٠٣، قد استوفى غرضه. وقد بلغت النفقات خصما على الصندوق الاستئماني البالغ قدره ٠,٣٥ مليون دولار ٠,٢٨ مليون دولار، وسألتمس آراء المانحين بشأن التصرف في الأموال المتبقية.

## سادسا - الملاحظات

٧٢ - أنا مترجع للغاية من القتل العمد لتسعة من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في ٢٥ شباط/فبراير في إيتوري ومن التدهور العام للأمن والانتهاكات التي لا تنتهي لحقوق الإنسان في تلك المنطقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/10)، يجب على الحكومة الانتقالية أن تلقي القبض فوراً على زعماء الجماعات المشتبه في مسؤوليتها عن ارتكاب هذه الأعمال التي تتسم بانعدام الضمير. وما لم تحمّل الحكومة الانتقالية المسؤولية لأولئك المسؤولين عن ارتكابها، سيستمر العنف ضد الأبرياء في إيتوري وفي كل مكان من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من اتخاذ إجراء فوري ولا يمكن تبرير أي إبطاء.

٧٣ - وستواصل البعثة بذل كل جهد للمساعدة في بسط الاستقرار في إيتوري. ولكن، أولا وقبل كل شيء، سيتوقف الأمن في إيتوري على بسط الحكومة الانتقالية لسلطة الدولة

وإقامة نظام جمارك يتسم بالشفافية في المنطقة. وسيوقف الأمن أيضاً على زيادة حكومات أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراءاتها لضمان عدم استغلال أراضيها لدعم تدفق الأسلحة إلى الإقليم ونقل الثروة المعدنية غير المشروعة خارجه.

٧٤ - وفيما يتعلق بالتقدم الكلي المحرز في تنفيذ عملية السلام، ينبغي أن تتخذ الحكومة الانتقالية إجراءات حازمة على عدة جبهات، ولا سيما فيما يتعلق بالانتخابات وإصلاح القطاع الأمني وترسيخ سيادة القانون. فالشعب في البلد محبط من التأخير في تحديد موعد الانتخابات. ولا يزال إصلاح القطاع الأمني أيضاً بطيئاً للغاية. ويُعتبر الاستمرار بعدم دفع مرتبات الجنود ورجال الشرطة من أهم الشواغل الأمنية. إذ إن هذا يخلق وضعاً قابلاً للانفجار حينما يخرج شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بإحباطاته إلى الشوارع بينما لا يزال جهاز أمن الحكومة ضعيفاً.

٧٥ - وأطلب من الحكومة الانتقالية إحراز تقدم ملموس ومحسوس تجاه إجراء الانتخابات، والأهم من ذلك من خلال اعتماد مشروع الدستور وقانون الانتخابات والبدء في تسجيل الناخبين. وهذه هي المؤشرات الملموسة التي ستوفر الثقة المطلوبة للغاية في العملية الانتقالية وفي قادتها. وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، لا بد أن تحل الحكومة وأصحاب المصالح ذوو الصلة على الفور المشاكل التي أحرقت بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأساسية لإحراز تقدم بشأن إدماج العسكريين. وينبغي أن توفر الحكومة أيضاً قدراً أكبر من التعاون مع الجهات المانحة التي تدعم الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الشرطة. وبالرغم من أن الجهود المبذولة لإصلاح قطاع العدل لا تزال جارية، إلا أنها تظل حديثة العهد وهناك حاجة إلى زيادة التزام الحكومة من أجل تحقيق تقدم ملحوظ.

٧٦ - والمناقشة الجارية في مجلس الشيوخ بشأن الدستور عنصر أساسي لضمان استقرار فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. وينبغي أن ينص الدستور والقوانين الانتخابية في المستقبل على عملية سياسية شاملة مع تحقيق توازن واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة، بالإضافة إلى استقلال القضاء وجهاز تشريعي تمثيلي وخطوط واضحة للمساءلة. وأدعو الزعماء الكونغوليين إلى التأكد من إدراج هذه النصوص في الدستور والقانون الانتخابي. وينبغي أن يُنظر إلى الانتخابات بوصفها حدثاً هاماً في عملية الإصلاح الأساسي اللازم لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٧ - وأنا ممتن للدعم الفعال الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم إنشاء آليات من خلال اللجان المشتركة الثلاث لتقديم الدعم التقني المباشر والمشورة للمؤسسات الانتقالية لمواصلة برامجها التشريعية والخاصة بإصلاح القطاع

الأمني وبرامجها الانتخابية، وتعهدت الجهات المانحة بتقديم جزء كبير من الأموال المطلوبة للانتخابات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير المطلوب إجراؤه، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ودعمه المالي واللوجستي في هذا الصدد، ولا سيما تقديم المساعدة في مجال تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اللازمة لأداء دور في البؤر المضطربة مثل إيتوري وقطاعي كيفو وتزويدها بالمعدات، بما في ذلك فيما يتعلق بترع سلاح القوات المسلحة الأجنبية وتوفير الأمن للانتخابات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن إنشاء قوات جيش وشرطة متكاملة ومهنية عنصر أساسي من عناصر استراتيجية خروج البعثة. وأحث الأعضاء المهتمين في المجتمع الدولي بأن يتحلقوا حول دولة رائدة لدعم هذه الجهود بشكل أساسي متفان ومستديم.

٧٨ - وقد زادت قدرة البعثة على دعم حفظ الأمن وحماية المدنيين في كيفو بشكل ملحوظ مع النشر الكامل لألوية البعثة في مقاطعتي كيفو. وستولي إجراءات البعثة في هذا الصدد اهتماما خاصا بأي عنصر مسؤول عن انعدام الأمن في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، من المعروف جيدا أن وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا لأمن السكان المحليين. وبالرغم من أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الطوعي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيستمر، فإن البعثة لن تتردد في اتخاذ الإجراء اللازم ضد هذه الجماعات المسلحة الأجنبية من أجل ضمان أمن المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في مقاطعتي كيفو ولوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تواصل ارتكابها.

٧٩ - ويبحث الاتحاد الأفريقي وبعض الدول الأعضاء، بالتشاور مع الأمم المتحدة، إمكانية نشر قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لترع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي قسرا. وفي الوقت نفسه، فقد وجهت تعليمات إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع مفهوم مشترك للعمليات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بترع سلاح هذه العناصر بالقوة بأن تتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيادة وتضطلع البعثة بدور داعم. وسيحتاج تنفيذ هذا المفهوم إلى تقديم الجهات المانحة الدعم للوجستيات وتدريب وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم هذه المساعدة في الوقت المناسب حتى يوضع حد لوجود القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهاموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أضر بعلاقات الجوار الحسنة في المنطقة لمدة طويلة، مرة واحدة وإلى الأبد.

٨٠ - وقد ساعد اتخاذ القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في تركيز انتباه الحكومة الانتقالية وأصحاب المصلحة الدوليين، بمن فيهم البعثة، على مجموعة من الإجراءات بالغة الأهمية تلزم لإجراء انتخابات وتنصيب حكومة بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ظروف آمنة. ومنذ ذلك الوقت، قامت البعثة بتحسين إدارة عملياتها، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجان المشتركة الثلاث وإدخال اللامركزية على هيكلها العسكرية وهياكل الدعم وإجراء تحسينات في جمع المعلومات وتحليلها بحيث تستطيع أن تؤدي الدور الممكن الأكثر فعالية في مساعدة العملية الانتقالية والحفاظ على الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال البعثة تحتاج إلى تعزيز قدراتها على جمع المعلومات التقنية لتحسين قدرتها على القيام بعمليات في إيتوري ومقاطعتي كيفو، وأناشد الدول الأعضاء القادرة على تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد أن تفعل ذلك.

٨١ - ومع وصول نائب الممثل الخاص الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تم تعيينه أيضا منسقا للشؤون الإنسانية، بدأت الجهود لإدماج أنشطة جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في البلد. وقد تم التشديد بقوة أكبر على جمع وكالات الأمم المتحدة والبعثة معا لوضع ترتيبات أمنية مشتركة وتوسيع مجال المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي والدعوة. وفي هذا الصدد، ستعزز البعثة أيضا إجراءاتها بموجب ولاية حماية المدنيين تجاه تقليل أعمال الاعتداء على السكان المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي الواسع النطاق الذي لا يزال السمة البارزة لاستمرار الصراع وانعدام الأمن.

٨٢ - وإن إجراء انتخابات وضمن حكم مستقر بعد ذلك هما المسألتان الرئيسيتان الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤدي البعثة دورا رئيسيا في دعم الحكومة الانتقالية من خلال هذه العملية، فيما يتعلق بكل من الاحتياجات السياسية والعسكرية. وعلى هذا الأساس أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة لفترة سنة واحدة، أي حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٨٣ - وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى أنني قد أوصيت في تقرير المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/650) بزيادة قوام البعثة بإضافة ١٠٠ ١٣ وبالتالي زيادة مجموع القوام المأذون به للبعثة من ٨٠٠ ١٠ إلى ٩٠٠ ٢٣ يضم خمسة ألوية، بمعدل لواء واحد لكل من إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وكاساي. وقد قرر المجلس بموجب القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، زيادة ٩٠٠ ٥ فرد إلى قوام البعثة مما يسمح بنشر ألوية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ولكن ليس في كاتانغا وكاساي.

٨٤ - وكما أُشرتُ في ذلك التقرير، فإن مقاطعتي كاتانغا وكاساي تُعتبران من أكثر المناطق تعرضاً للخطر عند دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة الانتخابات. وفي هذا الصدد، تعد البعثة والأمانة العامة حالياً دراسة استقصائية مفصلة عن الأعمال التحضيرية للانتخابات في البلد، بما في ذلك المخاطر الأمنية والاحتياجات المطلوبة. وعلى هذا الأساس، أنوي تقديم تقرير خاص عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن في الأسابيع القادمة، بما في ذلك آخر مستجدات العملية الانتخابية وأي احتياجات سياسية أو عملية أو أمنية معلّقة حتى تكمل العملية بالنجاح.

٨٥ - وقد تضررت سمعة البعثة على نحو خطير من جراء أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداءات التي ارتكبتها بعض أفراد حفظة السلام بحق السكان المحليين. وكما أُشير في الفقرات من ٦١ على ٦٩ أعلاه، تم الآن وضع عدد من التدابير الملموسة لمحاسبة من تثبت مسؤوليتهم وتقديم المساعدة للضحايا. ويجري حالياً تطبيق هذه التدابير أيضاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى. ومع ذلك، هناك حاجة لمواصلة اليقظة في هذا الصدد. وأود أن أشكر أفراد البعثة وغيرهم داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء الذين ساهموا في هذه العملية، وأغتتم هذه الفرصة لأطمئن الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي بأن المنظمة مصممة على تنفيذ سياستي القائمة على عدم التهاون مطلقاً في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات حفظ السلام في أي مكان آخر.

٨٦ - وفي الختام، أود أن أشكر رجال ونساء البعثة لجهودهم الدؤوبة المبذولة لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر أيضاً، بوجه خاص، اللواء سامار إلبا، من نيجيريا، الذي أنجز مهمته كقائد قوة للبعثة في شباط/فبراير. وأنا مدين بالعرفان أيضاً للسيد بهروز صدري، نائب الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تقاعد في شباط/فبراير من هذه السنة، بعد ٤٧ عاماً قضاه في الأمم المتحدة. وجهود السيد صدري الدؤوبة وتفانيه تعتبر مثالا يُحتذى لجميع أولئك الذين يأتون بعده.